تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013

ملخص

تلعب البنوك دورا مهما في عملية تنمية وتطوير اقتصاد أي بلد، وهو الحال في الجزائر كغيرها من الدول حيث يعتبر التمويل البنكي عامل مهم ومؤثر في عملية تطوير وتنمية القطاع الخاص.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مساهمة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر ودراسة الصعوبات التي تعترض عملية تمويله. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تطور وارتفاع في حجم التمويل الذي تقدمه البنوك للقطاع الخاص في الجزائر مع ملاحظة عدم كفايته ومحدوديته بسبب الصعوبات التي تعترضه، والتي يعود جزء منها إلى المستثمرين ويعود الجزء الآخر إلى البنوك.

زينب طورش
د. ناجي بن حسين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

Résumé

Les institutions bancaires jouent un rôle primordial pour le développement économique des pays. En Algérie comme dans les autres pays le financement bancaire est considéré comme un facteur important et influant sur le développement du secteur privé.

Cette recherche a pour but d'analyser l'apport et la contribution du financement bancaire au secteur privé en Algérie, ainsi que les difficultés qui font face au financement de ce dernier. Il en résulte de la présente étude une évolution et une augmentation du taux de financement bancaires au secteur privé en Algérie, mais ce taux reste insuffisant et restreint, en raison des difficultés rencontrées, dues principalement aux investisseurs d' une part et aux banques d'une autre part.

مقدمة

تعتمد إستراتيجية التنمية في الجزائر اليوم على إمكانيات القطاع الخاص لتحقيق معدلات أعلى للنمو وخلق القيمة المضافة ومناصب شغل، هذا القطاع الذي أصبح يهيمن على ما يقارب 96% من النسيج الاقتصادي. وعلى الرغم من الدور المحوري والتنموي الذي يلعبه القطاع الخاص فإن طرح قضية تطويره وتوسيع حجم استثماراته يرتبط ارتباطا وثيقا بطرح القضايا المتعلقة بمصادر وطرق تمويله في ظل قصور الموارد المالية الذاتية وغياب سوق مالي ناضج ومنظم، لتصبح البنوك هنا الملجأ الوحيد لتمويل القطاع الخاص في الجزائر وحجر الزاوية فيما يتعلق بمنح الائتمان له. وقد عملت الجزائر على إدخال إصلاحات على نظام التمويل والتي كان

© جامعة قسنطينة1 ، الجزائر 2015

أهمها قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 تلته بعد ذلك العديد من الإصلاحات لتفعيل نظام التمويل وتطوير القطاع الخاص في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

من خلال ما سبق تتضح إشكالية بحثنا من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة البنوك في الجزائر في تمويل القطاع الخاص خلال الفترة 1990- 2013؟

ويقودنا هذا السؤال إلى طرح التساؤلات التالية:

- هل يلبي التمويل البنكي الممنوح الحاجيات التمويلية للقطاع الخاص؟
- ما طبيعة معوقات التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر؟
- ما الدور المطلوب من الجهات ذات العلاقة (البنوك- القطع الخاص) لسد فجوة التمويل البنكي؟

فرضيات الدراسة

نسعى من خلال بحثنا إلى اختبار مدى صحة الفرضيات الرئيسية التالية:

- هناك تحسن في درجة استفادة القطاع الخاص من التمويل المقدم من البنوك العمومية في العشريتين الأخيرتين؛
- يعود تفاقم مشكلة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر إلى الإجراءات البيروقراطية الممارسة من طرف إدارات البنوك والتأخر في تنفيذ قرارات منح القروض.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على واقع التمويل البنكي لاستثمارات القطاع الخاص بالجزائر من حيث حجمه ومدى كفايته وطبيعة القروض المقدمة، والوقوف على أهم الصعوبات التي تتسبب في توسع مشكلة التمويل البنكي، والخروج ببعض التوصيات لمواجهة هذه المشكلة.

حدود الدراسة: ستقتصر تحليلنا على التمويل المقدم من البنوك العمومية فقط **BNA- CPA- BADR- BDL- BEA- CNEP Banque** وعلى القطاع الخاص الوطني دون الأجنبي في الفترة 1990- 2013.

منهجية الدراسة: تحقيقا لأهداف الدراسة وإجابة منا على التساؤلات السابقة واختبار الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن مختلف الهيئات الاقتصادية والمصرفية التي لها علاقة بالموضوع، بالإضافة إلى التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي **BM** وصندوق النقد الدولي **FMI** والتي لها علاقة بتمويل القطاع الخاص في الجزائر.

محاور الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، سنتطرق في المحور الأول إلى مساهمة القطاع الخاص بالجزائر في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام والتشغيل. وفي المحور الثاني سنتطرق إلى واقع تمويل القطاع الخاص في الجزائر بالتركيز على الفترة 1990- 2013، أما المحور الثالث فيتضمن أهم الصعوبات التي تعترض عملية التمويل البنكي للقطاع الخاص بالجزائر، وينتهي البحث بالإشارة لبعض الاقتراحات التي نرى أنها مهمة لحل مشكلة تمويل المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر.

1- مساهمة القطاع الخاص في مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر

قبل الخوض في دراسة واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر والمشاكل التمويلية التي يواجهها هذا القطاع، تجدر الإشارة أولا إلى مدى أهميته في رفع مستويات التشغيل والقيمة المضافة والنمو، لأنه بوضوح أهميته تتضح أهمية تمويله وتدعيمه.

1-1- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بالجزائر

يقيس مؤشر القيمة المضافة في الاقتصاد حجم التطور في اقتصاد بلد ما أو مؤسسة أو قطاع ما، وتعبر القيمة المضافة عن إجمالي الإنتاج للوحدة الاقتصادية مطروحا منه قيمة المدخلات المستعملة في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة (1) . ولقد شهدت حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة تذبذبا منذ نشأته، ففي مرحلة الاقتصاد الموجه شهدت تراجعا مستمرا بسبب تزايد حجم وسيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية آنذاك، إذ بلغت نسبة 65,80%، 55,92%، 29,68% من القيمة المضافة الإجمالية في سنوات 1967، 1971، 1981 على التوالي(2). أما في السنوات الأخيرة فإن القطاع الخاص أثبت قدرته الكبيرة على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج المحروقات في الفترة 2000- 2013

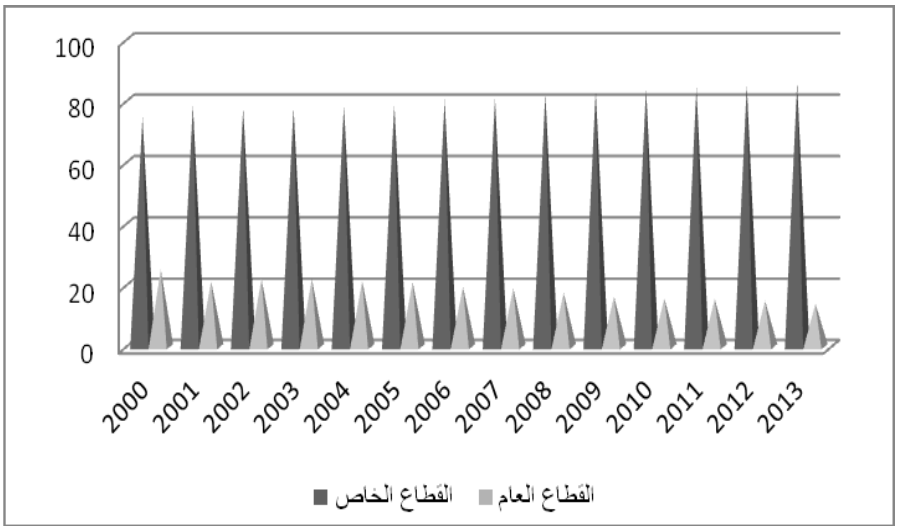

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- l'office nationale des statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2013, N° 669, Alger, juillet 2014, p 26.

2-1- مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بالجزائر

ساهم القطاع الخاص في الجزائر بشكل واضح في الناتج الداخلي الخام، حيث أن حصة القطاع الخاص في الناتج الخام خارج المحروقات تتزايد باستمرار وهي تعبر عن النمو الذي حققه هذا القطاع، حيث انتقلت مساهمة القطاع الخاص في ذلك من 69.8% سنة 2000 إلى 80.4% سنة 2013، مقابل انخفاض لحصة القطاع العام من 30.2% سنة 2000 إلى 19.6% سنة 2013 كما يوضحه الشكل الموالي. ويعود هذا التطور الذي شهده الناتج الداخلي الخام من مؤسسات القطاع الخاص إلى التحسن وارتفاع عدد المؤسسات الخاصة خصوصا الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاهتمام بها، ولتطبيق الجزائر ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار الخاص.

الشكل رقم (02): نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة 2000-2013

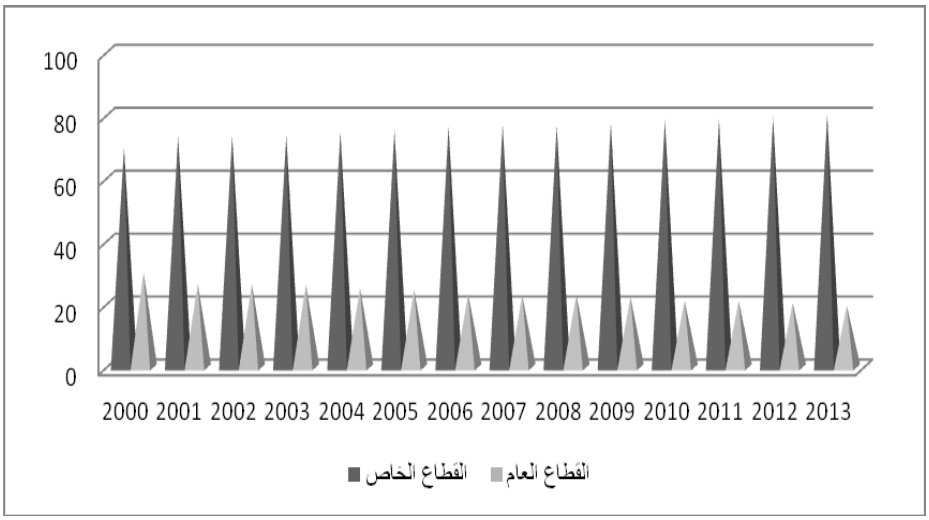

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المرجع السابق:

- l'office nationale des statistiques (ONS), op.cit, p 26.

1-3- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر

عانت الجزائر كثيرا من مشكلة البطالة ولا تزال تعاني منها رغم الإصلاحات التي تمت منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي. فبالنسبة إلى المرحلة المعروفة بمرحلة "الاقتصاد الموجه" (1962- 1990) عرفت معدلات التشغيل ارتفاعا وتطورا ملموسا في هذه الفترة حيث سمحت السياسة المنتهجة آنذاك بإنشاء 1100000 منصب شغل (3)، وقد بلغ متوسط إنشاء مناصب شغل خلال الفترة (1970-1973) 88000 منصب (4). أما في السنوات الأخيرة فإنها في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال السداسي الأول من سنة 2009 ما عدده 1274465 منصب شغل، وهو ضعف ما تم توظيفه في عام 2002 أين بلغ عددها 538055 منصب الشغل، وذلك بمقدار تطور قيمته 918702 منصب شغل خلال 7 سنوات ونصف، أي بمعدل إنشاء حوالي 122494 منصب شغل كل سنة.

إن النتائج الجيدة التي حققها القطاع الخاص في رفع مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني تدل على زيادة ديناميكيته في جميع الأنشطة والقطاعات، وإن ضمان استمرارية تحقيق مثل هذه النتائج مرهون بديمومة تطور مؤسسات هذا القطاع وتوسع استثماراتها. ويعد التمويل البنكي أكبر وأهم عائق يقف أمام تطور واستمرار هذه الاستثمارات، إذ أن تطور القطاع الخاص واستمراره يوازيه في الجانب الآخر احتياجات تمويلية متنامية باستمرار، وهو ما يبرز أهمية دور البنوك في توفير التمويل في صورته المطلوبة

(5). وباعتبار أن البنوك في الجزائر المساهم الأهم تساهم بشكل كبير في سد الاحتياجات المالية للاقتصاد خاصة بعد الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق، نتساءل عن واقع الائتمان البنكي المقدم للقطاع الخاص بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق؟

2- تمويل البنوك للقطاع الخاص في الفترة 1990-2013

تميزت العلاقة بين البنوك العمومية والقطاع الخاص خلال فترة الاقتصاد الموجه بشحنة من المضايقات، تعرض فيها القطاع الخاص للعديد من العراقيل والصعوبات الإدارية عند طلب الائتمان، في حين كان للقطاع العام الأفضلية في التمويل البنكي، وهو ما يعتبر متوقع ويكاد يكون طبيعي في ظل احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي. ورغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 والذي كان أهم حدث ميز النظام المصرفي في الجزائر، والذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، حيث تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور السياسة النقدية (6). ما أعطى مجالا أوسعا ودعما أكبر لنم وترقية القطاع الخاص، وفي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد الحر بالجزائر، أصبح للبنوك في هذه المرحلة دور كبير في دعم وتمويل القطاع الخاص.

2-1- تحليل تطور حجم التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1990 - 2013

يدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك (7)، ولقد عرف حجم القروض الموجهة للاقتصاد بالجزائر في السنوات الأخيرة وتيرة أقوى وصلت إلى 15.3% سنة 2012 مقابل 14% سنة 2011 (8)، كما عرف حجم القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص هي الأخرى خلال العقدين الأخيرين تغيرا وتطورا كبيرا كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام خلال الفترة 1992-2013

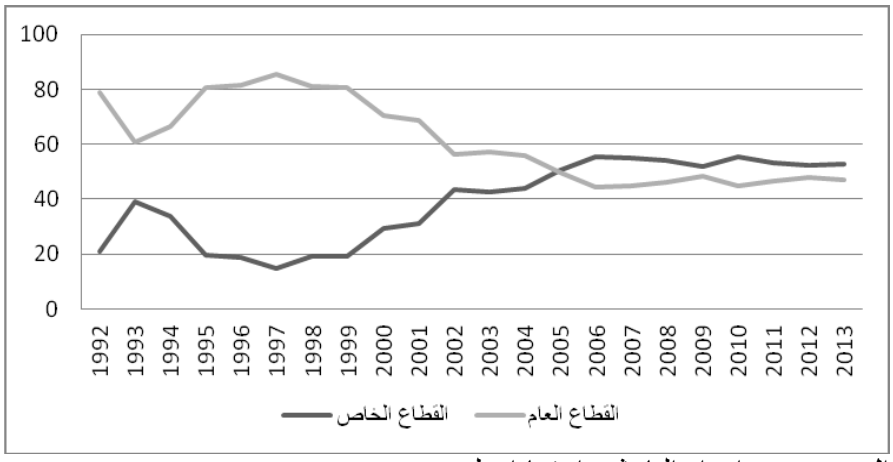

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- بنك الجزائر 1995.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

- Rapport la Banque d'Algérie 1995, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juillet 2013.
- Ministère des finances, les indicateurs de l'économie Algérienne, Alger, Janvier 2005.
- La banque d'Algérie, Répartition des crédits à l'économie par secteur, situation provisoire, 2014.

يظهر من خلال الشكل أعلاه رقم (03) أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مر بمرحلتين مختلفتين، حيث أنه وفي المرحلة الأولى خلال سنوات التسعينات عرف تذبذبا بين انخفاض وارتفاع بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام، حيث بلغت سنة 1992 ما نسبته 21.22% من مجموع التمويل المقدم للقطاعين العام والخاص، لترتفع إلى 39.08% سنة 1993 وهذا تناسبا مع إصدار قانون ترقية الاستثمار الخاص في هذه السنة، لتنخفض إلى أقصى حد لها 14.65% سنة 1997 نظرا للظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك وتطبيق الشروط الاحترازية، وهذا تفاديا للمخاطر في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام ما جعل حصول القطاع الخاص على التمويل أمر صعب المنال خاصة في ظل تصنيف البنوك له كمصدر كبير للخطر، وهو ما تحقق من خلال الصرامة التي طبقها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على القروض للتقليص من تأثيرها على معدلات التضخم والتي وصلت إلى 17.63% سنة 1994 (9).

هذا وتشير باقي معطيات الشكل (03) من سنة 1998-2013 إلى مرحلة جديدة من الاهتمام البنكي بالقطاع الخاص، حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد وشهدت ارتفاعا وصل إلى ضعف ما سبق، وبلغ الارتفاع ذروته سنة 2006 لتصل إلى 55.44%، وبعد هذه السنة بقي حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص يراوح مكانه مع انخفاض طفيف وصل إلى 52.81% نهاية 2013، ووصلت هذه النسبة إلى ما يقارب 52.62% في الثلاثي الأول لسنة 2014 (10)، وصعود طفيف للقطاع العام في المقابل بسبب المشاريع الضخمة الممنوحة لهذا الأخير والمتعلقة بالطاقة والمياه، والتي تفسر الارتفاع الكبير للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي وصلت نهاية 2012 إلى نسبة 68.3% مقابل 31.7% قروض قصيرة الأجل (11).

وللتذكير، فإنه وللإحدى عشر سنوات الأخيرة (2002-2012) بلغ متوسط معدل نمو القروض (خارج إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) 16.1%، أي بوتيرة أدنى من تلك المسجلة من القطاع الخاص (20.1%) (12)، فقد بلغت حصة القروض للقطاع الخاص في نهاية 2012 نسبة 52.25% من إجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك في حين بلغت 43.49% في نهاية 2002. وإضافة لذلك، ومقارنة بعدة بلدان ناشئة ونامية، استمر ارتفاع القروض بوتيرة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 بل وبمعدل أكبر اعتبارا من 2009. وتفسر الارتفاعات المحققة في تمويلات القطاع الخاص طيلة الألفية، إلى جدية الاهتمام بالقطاع الخاص وفائض السيولة (13) الذي يميز خزينة المصارف العمومية، وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض، هذا الأخير الذي ساهم في ارتفاع معدل ملفات الاستثمار الخاص المقبولة لدى البنوك. وهو ما يؤكد الطابع المستمر لتوسع القروض للقطاع الخاص معززة بظروف مالية مواتية أكثر فأكثر. في هذا المجال، سجلت سنة 2012 تأثير الدعم المالي المقدم من الدولة لتحفيز القروض متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نتيجة لذلك ساهم التوسع القوي لقروض الاقتصاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات، في وقت يتقلص فيه مجال تصرف الميزانية العمومية في تخصيص الموارد للنمو.

بالنسبة لنوع البنوك المساهمة أكثر في تمويل القطاع الخاص، فإن البنوك العمومية نظرا لكبر حجمها وعددها وانتشارها هي الممول الرئيسي له، والدليل على ذلك هو مساهمتها في تمويله سنة 2012 بنسبة 86.7% مقابل 13.3% للبنوك الخاصة (14).

وللإشارة فإنه على الرغم من أن البنوك الخاصة في الجزائر لا تمنح قروضا إلا للخواص (أفراد أو مؤسسات) إلا أن نسبتها في حجم التمويل منخفضة على العموم وتشهد ارتفاعا بطيئا، وقد بلغت 13.3% سنة 2012 (15)، و14.3% في 2011 مقابل 13.2% في 2010 و12.1% في 2009 (16)، في حين لم تكن تمثل سوى 7.4% سنة 2005 (17).

من خلال ما سبق نستنتج أن طموحات الدولة الرامية إلى تطوير القطاع الخاص من خلال دعمه وتمويله تظهر تحسنا كبيرا في نسب التمويل البنكي المقدم للقطاع الخاص في العشرية الأخيرة مقارنة بمرحلة الاقتصاد الموجه، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يلبي هذا التمويل احتياجات القطاع الخاص؟ وهل يعتبر مؤشرا إيجابيا لمدى تطور القطاع المالي الجزائري؟

2-2- مدى كفاية وتنوع التمويلات البنكية المقدمة للقطاع الخاص

بعد تحليلنا لتطور حجم التمويلات البنكية المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر، والتي كما أشرنا عرفت ارتفاعا لا بأس به في السنوات الأخيرة محققة نهاية سنة 2013 نسبة 52.81% بما فيها القروض الموجهة للأسر. وإن تحقيق هذه النسبة لا يعود فقط إلى ارتفاع عدد المؤسسات الممولة من قبل البنوك، وإنما يعود أيضا إلى انخفاض عدد المؤسسات الخاصة بسبب غلقها لعدم تمكنها من تجاوز مختلف العقبات التي تعترضها عند أو أثناء ممارسة أنشطتها. وإنه وعلى الرغم من أن هذه النسبة تؤكد الطابع المستمر لتوسع القروض للقطاع الخاص مقارنة بالسنوات السابقة، فإنها تعتبر غير كافية إذا ما قارناها بإسهامات القطاع الخاص في تحقيق القيم المضافة النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل والتي بيناها في الجزء الأول من هذا البحث، وإذا ما قارناها أيضا بإسهامات القطاع الخاص في حجم الودائع البنكية والتي وصلت إلى أكثر من النصف 59% من مجموع الودائع الكلية في النظام المصرفي الجزائري) سنة 2012 مع 41% للقطاع العام.(18)

هذا وتمثل القروض الطويلة الأجل أكثر القروض المستفاد منها مقارنة بالمتوسطة والقصيرة الأجل، فقد بلغت القروض الطويلة ما نسبته 50.49% من مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد، في حين بلغت هذه النسبة 23.79% و25.72% بالنسبة للقروض المتوسطة والقصيرة على التوالي سنة 2014 (19)، وهو ما يعكس التوجه العام الرامي إلى تشجيع الاستثمار الخاص طويل الأجل، والتناسب مع التطور في حجم الودائع لأجل التي يساهم فيها الخواص بشكل كبير، كما أنه يساعد على امتصاص السيولة

الفائضة التي بحوزتها، والتي تطرح هي الأخرى مشكل استيعابها بشكل أمثل لا يولد معه أثارا تضخمية.

2-3- حجم التمويل البنكي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر معدل التمويل المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متغيرا أو مؤشرا من بين المؤشرات الستة (20) التي تقيس حجم التطور المالي لبلد ما. وسيمكننا هذا المتغير من إعطاء صورة واضحة عن مساهمة البنوك في الجزائر في تمويل أنشطة القطاع الخاص في الجزائر وهذا بعد استبعاد التمويلات المقدمة للقطاع العمومي.

يعتبر هذا المتغير أو المؤشر في الجزائر في مستوى ضعيف بالرغم من كل الجهود المبذولة والزيادات في التمويلات الممنوحة، وهذا بالمقارنة مع التطور الحاصل في حجم وعدد مؤسسات القطاع الخاص، وبالمقارنة مع الدور الذي تقوم به البنوك مع القطاع الخاص في دول الجوار التي تتشابه مع الجزائر اقتصاديا، فقد بلغت سنة 2000 ما نسبته19.01% لتصل إلى 13% سنة 2003 حسب FMI، وهي نسبة جد منخفضة بالمقارنة مع ماليزيا وسنغافورة والتي وصلت فيهما النسبة إلى 108.9% و121.7% على التوالي سنة 2001، ووصلت هذه النسبة في كل من المغرب وتونس وجنوب أفريقيا في 2003 إلى 57% و61% و86% على التوالي (21).

هذا وللإشارة فإن FMI صنف الجزائر سنة 2003 وفقا لمستويات التطور المالي في خانة الدول ذات المستوى المتوسط، كما أشار استمرار تباطؤ الائتمان المقدم للقطاع الخاص سنة 2010 (22)، أما في سنة 2013 فإن FMI أشار إلى أن القطاع المالي الجزائري يتسم بالسيولة وتوافر مستوى جيد من رأس المال إلا أنه يفتقر إلى التطور الكافي، فقد شهد الائتمان المقدم للاقتصاد نموا سريعا بالفعل إلا أنه لا يزال غير كاف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن شأن زيادة المنافسة وتحسين أدوات تقييم مخاطر الائتمان أن يشجعا البنوك على توجيه أعمالها نحو هذه المؤسسات. أما بالنسبة لسنة 2014 فقد أشارت بعثة FMI للجزائر إلى ضرورة رفع الحظر على الائتمان الاستهلاكي وإنشاء سوق للتمويل العقاري.(23)

بعد الإطلاع على واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر نتساءل: فيما تكمن الصعوبات التي تقف وراء ضعف حجم التمويل البنكي الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر؟

3- معوقات التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر

يعاني القطاع الخاص في الجزائر صعوبات كثيرة ومتعددة كمشكل العقار الصناعي، الفساد الإداري، وكذا تأثيرات القطاع الموازي وغيرها من العوائق الأخرى التي تكبح نموه وتطوره، إلا أن مشكل الحصول على التمويل يعتبر الأول والأكبر، وهو ما أكده تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لعام 2008-2009 بأن صعوبة الوصول إلى التمويل يعتبر أول معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 20,6% (24)، وصنفت الجزائر من طرف البنك العالمي فيما يخص سهولة الحصول على الائتمان في المرتبة 138 عالميا من بين 183 دولة سنة 2010 (25)، وفي سنة 2014 صنفت في المرتبة 130 عالميا ضمن 189 دولة (26)، ما يدل على استمرارية مشكلة التمويل البنكي التي يعاني منها القطاع الخاص على الرغم من توفر البنوك على سيولة ضخمة، ويؤكد ضعف أداء النظام المالي الجزائري بسبب عجزه على تحويل هذه السيولة إلى ثروة اقتصادية، وتعود مشكلة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر لما يلي:

- تكلفة الاقتراض

تعبر معدلات الفائدة العالية على الاقتراض عن خدمات القروض، والتي تعتبر مشكلا كبيرا أمام مستثمري القطاع الخاص في الجزائر، ويتسبب ثقل خدمات القروض في فشل وغلق العديد من المؤسسات (27)، وهذا بسبب كما حصل في الجزائر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث تجاوز سعر الفائدة 20% الشيء الذي أفشل وأعاق إنشاء وتطور المؤسسات الصغرى منها (28)، ويعود هذه الارتفاع في تلك الفترة إلى ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% (29)، وقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990 بعملية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج (30)، وعرفت هذه الأخيرة في فترة التسعينات ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 8% سنة 1990 إلى 17.63% كحد أقصى سنة 1994 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ولم تصبح أسعار الفائدة الحقيقية موجبة إلا بعد انخفاض معدل التضخم في النصف الثاني من تلك العشرية أين تحقق أول معدل فائدة حقيقي موجب بـ 8.5% سنة 1997 أين بلغ سعر الفائدة الاسمي حينها 14.2%، ثم انخفض ليصل إلى حوالي 10% سنة 1998 وهي سنة نهاية فترة البرنامج، ثم استمر الانخفاض ليستقر عند 7.7% سنة 2008 وبلغ سعر الفائدة الحقيقي الدائن خلال نفس السنة 3.3% بعد أن كان 9.7% سنة 2000 (31)، وأنه وبالنسبة لمدى تطور الوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الجزائري فإنها

ضعيفة، حيث لم تتعد مساهمة قروض البنوك التجارية في المتوسط للفترة 2000-2008 ما معدله 0.25%، ويعبر انخفاض هذه النسبة وابتعادها عن 1% على محدودية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، والعكس في حال زيادتها عن 1% فيعني ذلك أن الجهاز المصرفي قد ولد ضغوطا تضخمية.

تزيد درجة تأثير هذا العامل على القطاع الخاص في الجزائر لدى المؤسسات الأصغر حجما، حيث أنه كلما قل حجم المؤسسة كلما زاد تأثرها بتكلفة التمويل وكلما أثر ذلك على طلبها وإمكانية حصولها على التمويل الكافي واللازم من البنك. ونشير إلى أن القطاع الخاص يعاني ازدواجية المشكل بالنسبة لأسعار الفائدة حيث يعاني من عوائق من ناحية التكلفة ومن حيث المبدأ (32)، فحتى لو انخفضت أسعار الفائدة بالشكل الذي يريح مستثمري القطاع الخاص ماديا، يرفض الكثير منهم مبدأ التعامل بالفائدة من باب تحريمها شرعا، الأمر الذي يؤثر في حجم الاستثمار الخاص وتطوره.

- شدة الضمانات البنكية

إن إمداد البنوك التجارية الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة، يتضمن تعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم ذلك بتقديم المقترض مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله (33)، وإنه وحفاظا على أموال المودعين وتقليلا لمخاطر الإقراض يطلب من المقترض مجموعة من الضمانات يمكن حصرها بالرهن العقاري والضمانات النقدية أو الضمانات الشخصية. وإن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب ضمانات عقارية أو عينية تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض وهو ما قد لا يكون في متناول جميع المستثمرين الجزائريين الخواص، والعديد من البنوك في الجزائر تشترط عليهم ضمانات على قروضهم تتجاوز 150% (34)، مقابل 50% للمؤسسات العمومية، ويقتضي توفير الضمان المطلوب من البنك اللجوء في كثير من الحالات إلى رهن السكن العائلي، وهو ما يمكن اعتباره عائقا للمستثمرين، وعائقا كبيرا لأية مبادرة لإنشاء مشروع اقتصادي جديد أو توسيع وتجديد نشاط مشروعات قائمة. لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي كالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، وذلك بأسعار فائدة مرتفعة جدا بسبب تشدد البنوك فيما يخص طلب الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض (35). وبالقياس إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر لا تملك ضمانات تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.

- تعقد الإجراءات وطول مدتها

تعتبر البنوك العمومية في الجزائر الممول الأهم والرسمي للقطاع الخاص، وكما هو معروف فإنها تضع إجراءات تبدو ضرورية من وجهة نظرها لضمان استرجاع القرض. وتتميز إجراءات الحصول على القرض في الجزائر بالتعقيد وتعدد الوثائق والمراحل الواجب المرور عليها، فالمؤسسة مطالبة بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية (36)، والبنوك الجزائرية لم تتأقلم بعد مع متطلبات المتعاملين حتى في أبسط العمليات الجارية (كتحويل ومسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة) أو تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى، والتي ترجع أساسا إلى ضعف التسيير الإداري وتفشي البيروقراطية فيها. وهو ما أكده FMI في مارس 2013 أين أشار إلى أن القواعد التنظيمية المعقدة في الجزائر أدت إلى كبح نمو القطاع الخاص وإعاقة توليد فرص العمل فيه، بسبب التفشي المفرط للبيروقراطية، وقد استدل في ذلك من خلال بعض الأرقام التي تؤكد ذلك، حيث يتطلب بدأ مشروع جديد إتمام 14 إجراء تستغرق 25 يوما وإنفاذ الوعود 230 يوما (37). إذ أن هناك معالجة تمييزية تواجهها ملفات القروض لاسيما في المناطق الداخلية الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى موت المشاريع في المهد خاصة في ظل توفر الصعوبات السابقة. وإنه وفي الدراسة التي قام بها البنك العالمي لسنة 2010 والتي شملت 183 دولة حول مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، صنفت الجزائر في المرتبة 150من حيث سهولة إنشاء المؤسسات (38)، أما في سنة 2014 والذي شمل 189 دولة فصنفت الجزائر في المرتبة 153 عالميا مقابل تحسن كبير لدى كل من تونس والمغرب في المرتبة 51 و87 على التوالي (39)، ويقيس هذا المؤشر ويتتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. إذن فوجود الجزائر في ذيل الترتيب يؤكد فرضية الفساد الإداري والبيروقراطية الممارسة في القطاع البنكي وغيره. هذا وفي دراسة سنة 2003 لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية سطيف، أرجعت 44% منها أهم الصعوبات التي تواجه نشاطها إلى ظروف التمويل السيئة، والتي تعود بحسبها إلى كثرة الإجراءات الإدارية الخاصة بملف القرض وإنشاء المؤسسة، وصعوبة توفير الحصة التمويلية الذاتية وتحقيق ضمانات البنك (40). فيؤدي ثقل الإجراءات وجمود العمليات المصرفية ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية وعدم استقلاليتها النسبية

بسبب مركزية قرار منح القرض على مستوى المديرية العامة، إلى تشكيل عائق كبير بالنسبة للمستثمرين خاصة المتواجدين في المناطق المجاورة، ما يؤدي إلى حدوث تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ، فتأخذ مدة الرد زمنا طويلا يفوق 6 أشهر على أقل تقدير، وتصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتفق عليها 35 يوما. (41)

- عدم كفاية وتنوع القروض

يعاني القطاع الخاص الجزائري في تعامله مع البنوك التجارية صعوبات جمة فيما يخص حجم التمويل الممنوح له، ويؤكد العديد من مستثمري هذا القطاع أن عدم كفاية حجم التمويل يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه استمرارية أنشطتهم، وعدد قليل فقط منهم من يحصل على الائتمان الكافي من البنوك، في حين يستفيد المستثمرين الكبار من التمويل الكافي وبسهولة مقارنة بالصغار الذين يحرمون من التمويل البنكي بسبب الضمانات على الرغم من امتلاكهم الخبرة والمؤهلات للاستثمار. وفي الدراسة التي تمت بولاية سطيف سنة 2003 والمشار إليها سابقا، وجد أن 52% من مؤسسات عينة الدراسة وبعد الحصول على القرض والبدء في إنجاز واستغلال المشروع واجهوا صعوبات في تحقيق مشاريعهم بسبب عدم كفاية القروض الممنوحة لهم. (42)

هذا ويعاني القطاع الخاص أيضا من محدودية أنواع القروض المتاحة للتمويل سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل، فالمؤسسات تحتاج إلى أدوات قروض قصيرة الأجل لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل، كما تحتاج أيضا إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، لكن البنوك تظل متحفظة لمصاحبة مشاريعها الاستثمارية لاسيما في مجال قروض الاستغلال، وإن الإشكال الحقيقي حاليا لاستثمارات القطاع الخاص يطرح في مجال قروض الاستغلال، أين توجد المؤسسات المنتجة والمستثمرة في مرحلة حرجة في وقت تتردد البنوك في مصاحبتها، هذا من جهة الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل. أما غياب ونقص التمويل طويل المدى (قروض الاستثمار) فهو يطرح إشكالا آخر، حيث أن هناك نقص شديد فيه وإن حدث وتم منح هذا النوع من القروض، فإن البنوك لا تتبعها بقروض الاستغلال مما يجعل المتعاملين في حرج (43). إضافة إلى مشكل فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، وهذا بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسات. وقد أثر هذا على أنشطة ومؤسسات القطاع الخاص في الجزائر ذات نسب النمو العالي، والتي أصبحت مجبرة على عدم التوسع والتخفيض من استثماراتها وبالتالي من مستويات التشغيل بها، في حين نجد العكس مثلا في تونس التي تم فيها القضاء على هذا المشكل بفضل وجود بنوك محلية ذات سلوك تنشيطي قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه العلاقة الوطيدة

بين البنوك والمؤسسات أدت إلى نجاح وازدهار كلا طرفي العلاقة (44). وإضافة لما سبق نشير إلى أن النظام البنكي الجزائري عادة ما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير على حساب القطاع الصناعي لارتفاع درجة المخاطرة فيه (45)، وهو ما أثر على رغبات المستثمرين لاقتحام قطاع الصناعة والإبداع فيه.

- غياب صيغ تمويل بديلة

إن ما يتميز به القطاع المصرفي في بعض الدول النامية ومن بينها الجزائر هو تركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة في عدد محدد من المؤسسات والمجموعات، وقلة الصيغ التمويلية المناسبة التي تأخذ خصوصية المؤسسات الخاصة بعين الاعتبار (46)، وعدم وجود إمكانيات للحصول على قروض من مصادر تمويل رسمية، وتعتبر مصادر التمويل الخاصة وغير الرسمية هي المصادر الوحيدة التي تلجأ إليها غالبية المؤسسات الخاصة، وغالبا ما تكون موارد المؤسسات الذاتية في إطارها الداخلي المصدر الوحيد لما تحتاجه من التمويل القصير الأجل ثم يأتي بعد ذلك الأهل والأصدقاء. وإن حاجة مؤسسات القطاع الخاص الجزائري في التمويل البنكي تبقى قائمة ما دام نشاط المؤسسة مستمر ويطمح للتوسع والتطور، ولكن سلسلة الأشكال والصيغ في ميدان منح القروض على مستوى البنوك الجزائرية جد محدودة، وبالتالي فإن بدائل التمويل المتاحة لدى المستثمرين الخواص تكون محدودة بما لا يمنح مجالا واسعا للمفاضلة بين تلك البدائل واختيار البديل المناسب منها وبأفضل الشروط وبأقل تكلفة.

وتنحصر أساليب منح القروض للمشروعات باختلاف أحجامها وطبيعتها القانونية في السحب على المكشوف لتمويل احتياجات الاستغلال، القرض المتوسط الأجل القابل لإعادة الخصم لدى البنك المركزي لتمويل الاستثمار والكفالات والقروض المستندية. أما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل، فخطوط القروض قد تكون كافية ولكن الاستفادة منها تبقى صعبة لعدة أسباب أهمها (47): عدم تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الآليات الحديثة للتمويل، عدم امتلاكها الضمانات الكافية وانعدامها أحيانا، وبطء وتعقد الإجراءات وعدم كفاية الأموال الخاصة لديها.

وإضافة إلى ما سبق من الطرق التقليدية في تمويل القطاع الخاص؛ هناك أيضا تقنية التمويل التأجيري Leasing (48) كآلية والتي لم تعرف في الجزائر إلا في سنة 1992 من خلال قانون النقد والقرض، وأدخلت إلى الجزائر سنة 2000 من خلال بعض الشركات المالية المتخصصة. وتسمح هذه التقنية لمستثمري القطاع الخاص بتمويل استثماراتهم الإنتاجية كليا عن طريق الانتفاع بآلة أو معدات أو عقار دون تقديم أي مبلغ نقدي، في حين أن اللجوء إلى القروض يلزم المؤسسة بتمويل نسبة معينة من أموالها الخاصة (49). ويوجد في الجزائر حاليا حسب تقرير بنك الجزائر لسنة

2013 خمسة شركات قرض إيجار منها اثنتان خاصة (50). وعموما فإن أنشطة هذه الشركات اتسمت بالضيق والحذر الشديدين، وتعد حصة هذه الشركات في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص (قروض leasing) جد منخفضة حوالي 1% (51)، لذا تعتبر تجربة الجزائر في هذا المجال محتشمة نوعا ما (52)، على الرغم من الإقبال الكبير والمتزايد فيما يخص الطلب على استئجار الآلات في السوق الجزائرية، ويعود كل هذا إلى عدم تهيئة الإطار القانوني الضروري في كل من المجال البنكي والمحاسبي والجمركي وكذا الضريبي، الأمر الذي يتطلب من المشرع الجزائري الإسراع في تسهيل عمل هذه الشركات لتصبح أكثر ديناميكية من قبل، الأمر الذي سيطور القطاع الخاص الجزائري وبالتالي التأثير في مردوديته إيجابيا.

- شروط ومبادئ التمويل

إن البنوك الجزائرية وفي تمويلها لاستثمارات القطاع الخاص تضع شروطا على عملية التمويل، وتتبع في ذلك مجموعة من المبادئ تختلف باختلاف الاستثمار من ناحية كونه استثمارا جديدا أو قائما. ففي حالة هذا الأخير فإن البنوك تهتم بالمركز المالي للمؤسسة ونواتج الثلاث سنوات السابقة، إلا أن الكثير من أصحاب هذه الاستثمارات لا يصرحون برقم أعمالهم للتقليل من حجم الضرائب التي سيدفعونها، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال لعدم صحة المعلومات السابقة حول الأرباح والتي تعتمد عليها البنوك في التحليل المالي للمشروع، وبالتالي مصدر لعدم تناظر المعلومات Asymétrie informationnelle بين طرفي التعامل، وهنا تكون ردة فعل البنوك منطقية حيال رفضها تمويل هؤلاء المستثمرين.

أما فيما يخص الاستثمارات الجديدة فإن البنك في هذه الحالة يقوم بدراسات للتأكد من صحة المعلومات المقدمة، وتعتمد البنوك في ذلك على عوامل موضوعية تتعلق بجدوى المشروع والمردودية المحتملة له، إضافة إلى عوامل أخرى كأن يأخذ البنك بعين الاعتبار كفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الأسواق على المؤسسة. كما يعاني أغلب الشباب الحامل للمشاريع صعوبة في توفير شروط البنك والتي يأتي في مقدمتها المبدأ الأساسي ألا وهو حجم الأموال الخاصة، والتي يجب أن تساوي أو تفوق 10% أو50% حسب الحالات. وكلها إجراءات وشروط بنكية يجب إتباعها نظرا لخطورة تمويل مؤسسات القطاع الخاص التي يأخذ الحجم الصغير فيها حيزا كبيرا، والتي تعتبر معدلات فشلها وإفلاسها مرتفعة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم، وتستفيد من التمويل البنكي المؤسسات الكبيرة بالدرجة الأولى بسبب طبيعة العلاقات الخاصة بين البنك والمؤسسة سواء من حيث الملكية أو الإدارة المشتركة، أو بسبب العلاقات الشخصية لمدير البنك مع صاحب المؤسسة.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن شروط تمويل القطاع الخاص في الجزائر لا تتسم بالموضوعية والمرونة الكافية التي تعظم استفادة هذا الأخير من التمويل الكافي والجيد الذي يضمن بقاءها واستمراريتها ونموها، وهي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي الذي يأخذ في الحسبان طبيعة مؤسسات القطاع الخاص وخصوصيتها، والدليل على ذلك عدم تطبيق هذه الشروط والمبادئ على استثمارات القطاع العام بالحرص الذي تعامل به استثمارات القطاع الخاص.

صعوبات أخرى

إضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى منها ما يتعلق بالقطاع الخاص في حد ذاته، وهي:

- القروض المتعثرة لدى البنوك، إذ أدت ممارسات الإقراض السابقة للقطاع العام إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ القروض، ما حد من مهام الوساطة وأثر على حجم التمويل الممنوح للقطاع الخاص.

- ضعف قدرة المؤسسات على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك.

- عدم جدية دراسات الجدوى المقدمة وقلة الوعي المقاولي، إذ يحدث في بعض الأحيان أن يقدم طالب التمويل جدوى اقتصادية جيدة، ولكن عند تقييم طالب الائتمان يلاحظ عدم قدرته على إدارة المشروع الذي ينوي إقامته. كما قد يحدث العكس تماما أحيانا، أين يلاحظ أهلية طالب الائتمان من الناحية الإدارية والمهنية لكن الجدوى المقدمة غير جيدة.

- المشاكل المحاسبية وعدم مسك الدفاتر بصورة صحيحة وقانونية، حيث يتجنب عادة أصحاب المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة اللجوء إلى مكاتب المحاسبة خوفا من الملاحقات القانونية بسبب التهرب أو الغش الضريبي، إضافة إلى ضعف مهنة المحاسبة في حد ذاتها. كما أنه وإن توفرت البيانات حول المؤسسة، فإن القوائم المالية المقدمة للبنوك تتميز بعدم شفافيتها ومصداقيتها، مما يحول دون الإحاطة بمركزها المالي وآفاق نشاطها ما يجعل البنوك ترفض تمويلها.

- عدم وضوح الرؤية المستقبلية للمؤسسة وعدم وجود برامج وخطط تتعلق بأنشطتها الاستثمارية المستقبلية خاصة في القطاع الصناعي، ما يجعل البنوك تكبح أو تدني حجم التمويلات لهذا القطاع.

الخاتمة

بناء على التحليل السابق وبعد الإطلاع على واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر ومشاكله توصلنا إلى النتائج التالية:

- حاجة القطاع الخاص للبنوك هي حاجة حيوية وملحة تمليها متطلبات العمل الميداني ومقتضيات المحيط الذي تتعامل فيه؛

- حاجة القطاع الخاص الجزائري للتمويل البنكي هي حاجة مستمرة وليست ظرفية، كما أن احتياجاتها للأموال واسعة فهي تشكل الأموال الموجهة للاستثمار وتلك الموجهة للنشاط الاستغلالي للمؤسسة أو تلك المتعلقة بالخزينة؛

- التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر يسير بشكل أفضل في السنوات الأخيرة من الألفية مقارنة بفترة التسعينات، إلا أن حجمه يعد غير كاف إذا ما قورن بحجم القطاع الخاص وتعداده وأهدافه التنموية التوسعية وحاجاته المستمرة للتمويل؛

- لا تلعب السيولة الكبيرة المتوفرة لدى البنوك العمومية دورا تحفيزيا للقطاع الخاص في الجزائر نظرا لعدم قدرة هذه البنوك على تحويلها إلى ثروة اقتصادية؛

- قرارات البنوك بمنح الائتمان لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر يميل أكثر إلى الجانب القانوني للملفات أكثر من الجانب الاقتصادي، أي أن البنوك في معالجتها لملفات القروض لا تراعي طبيعة وخصوصية مؤسسات القطاع الخاص؛

- استمرارية مشكلة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر تقع على عاتق البنوك الجزائرية والقطاع الخاص بدرجة أقل، وتعود أساسا إلى البيروقراطية وطول وثقل الإجراءات، وارتفاع تكلفة التمويل والضمانات ونقص وغياب صيغ تمويل بديلة؛

- تواجه مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضغوطا تنافسية متزايدة وعدم تكافؤ في الفرص بالنسبة للتمويل البنكي مقارنة مع المؤسسات الكبيرة الحجم؛

- يواجه القطاع الخاص الصناعي في الجزائر ضغوطا تنافسية متزايدة وعدم تكافؤ في الفرص بالنسبة للتمويل البنكي مقارنة بقطاع الخدمات.

وبهدف التقليل من هذه المشاكل نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

التوصيات

- تقديم الائتمان للقطاع الخاص بشكل أسرع ومستمر، وذلك بتخفيض الإجراءات الإدارية للحصول على القرض والإسراع في دراسة ملفات الزبائن والقضاء على التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية بتأهيل البنوك وإصلاح إدارتها؛

- إعادة النظر في طبيعة الضمانات التي تطلبها البنوك عند منح الائتمان للقطاع الخاص والتي يجب تيسيرها والتخفيف منها؛

- تفعيل صندوق ضمان القروض أكثر في تغطية مخاطر القروض الممنوحة باعتباره أحد أهم الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر، إذ بإمكانه جعل البنوك

تخاطر أكثر في تمويل مشاريع القطاع الخاص خاصة الصناعية منها من خلال الرفع في نسبة الضمان؛

- إعادة النظر في شروط منح القروض والتي يجب أن تكون مرنة بمنحها بشروط أيسر خاصة فيما يتعلق بتكلفتها، إذ يجب أن تكون أسعار الفائدة حقيقية وفي المتناول، واستحداث صيغ تمويلية من دون فائدة خاصة في ظل وجود أفكار إبداعية وخبرات قادرة على تطوير المنتج الوطني إلا أنها ترفض التمويل البنكي من باب تحريم التعامل بالفائدة؛

- رد البنوك الاعتبار للقطاع الخاص المنتج، بتوجيه القروض لصالحه بدلا من الاهتمام بالأنشطة التجارية لما لها من أثر سلبي على الميزان التجاري، ولما للنشاطات المنتجة من قدرة كبيرة في تحقيق النمو والقيمة المضافة وخلق مناصب الشغل؛

- إنشاء بنوك محلية متخصصة في تمويل القطاع الخاص لا تعتمد في إقراضه على معيار الضمانات فقط، وإنما على أساس نجاعة وربحية وحجم التدفقات المستقبلية وجدية الفريق المسير، وتشجيع ظهور مؤسسات رأس المال المخاطر وغيرها لما لها من أثر إيجابي على تنمية القطاع الخاص؛

- فتح السوق للمؤسسات المالية المتخصصة في التمويل، كإنشاء بنوك خاصة ما يتيح فرص أكبر لإقراض القطاع الخاص من جهة، وخلق جو من المنافسة في القطاع البنكي نتيجة ارتفاع عدد المصارف من جهة أخرى؛

- تحديث أدوات الدفع والتمويل فيما يخص أداء الالتزامات، وتشجيع صيغ التمويل البديلة، وتطوير صيغ تمويلية حديثة ومبتكرة أقل تكلفة كالقرض الإيجاري leasing والتمويل برأس المال المخاطر Capital Risque، ما سيسمح بتمويل القطاع الخاص بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

الهوامش

1. Mourad LABIDI, Manuel de comptabilité nationale et Analyse des comptes économiques de l'Algérie, 2éme édition, O P U, E N A P, Alger,1988,p 64.
2. Mohammed Amokrane MOHAMDI, Présentation de quelques comptes et agrégats de comptabilité nationale, O N S, N 09, 1985, p46-47.
3. Rapport la commission relation de travail 2002, Conseil national économique et social, évaluation des dispositifs d'emploi, Alger, p 33.
4. Rabéa Kharfi, Emploi et chômage dans les pays du Maghreb (in panorama des
5. Economies contemporaines), 1991, p 62.

6. صلاح الدين السيسي، قضايا إقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 20.
7. كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، بسكرة، نوفمبر 2006، ص 10.
8. Murry, The banking sector on economic growth: A case study the Liberian, economy (2004-2009), 2009, p 34.
9. التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 14.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 210.
11. Banque d'Algérie, le bulletin statistique trimestriel, N° 26, juin 2014, p 13.
12. Rapport la Banque d'Algérie 2008, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juillet 2013, p 87.
13. التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، مرجع سبق ذكره، ص 14.
14. يعود فائض السيولة لدى المصارف إلى زيادة الودائع المصرفية لأجل من قبل مؤسسات قطاع المحروقات والتطور المتزايد لودائع إدخار العائلات وتطهير وتسديد مديونية الخزينة العمومية اتجاه البنوك، إذ أصبحت هذه الأخيرة لا تلجأ إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر اعتبارا من نهاية 2001.
15. Rapport la Banque d'Algérie 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juillet 2013, p 85.
16. - Rapport la Banque d'Algérie 2012, op.cit, p 85.
17. Rapport la Banque d'Algérie 2013, LA STABILITE DU SYSTEME BANCAIRE ALGEREN 2009-2011, la Banque d'Algérie, juin 2013, p 25.
18. Rapport la Banque d'Algérie 2008, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juin 2009, p 95.
19. Rapport la Banque d'Algérie 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juillet 2013, p 83.
20. Banque d'Algérie, Répartition des crédits à l'économie par maturité, situation provisoire, 2014.
21. المؤشرات هي: الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، معدل التوسع في السيولة المحلية، إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية نسبة للناتج المحلي، نسبة الاحتياطي النقدي ومؤشر الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل.
22. FMI, Statistiques financières internationales, 2003.
23. صندوق النقد الدولي، النمو يزداد قوة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن تباطؤ النشاط الائتماني يقف عقبة أمام تحقيق تعاف أقوى، بيان صحفي رقم 10/210 للنشر الفوري، واشنطن، 25 ماي 2010، ص 2.
24. زين زيدان، بعثة صندوق النقد الدولي للجزائر لإجراء مشاورات المادة الرابعة، بيان صحفي رقم 14/452، 01 أكتوبر 2014، ص2.
25. تقرير التنافسية للمؤتمر الإقتصادي العالمي لعام 2008-2009.

26. World bank, doing business 2011, Algeria, making a difference for entrepreneurs, comparing business regulation, N 183, Washington, 2010, p 2.
27. World bank, doing business 2014, Algeria, making a difference for entrepreneurs, comparing business regulation, N 189, Washington, 2013.
28. كليفورد بومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989، ص 40.
29. جبار محفوظ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها – دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999- 2001، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25- 28 ماي 2003، ص 4.
30. بريبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، ص 2.
31. محمد بن بوزيان، غربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الإدخار: دراسة قياسية لحالة الجزائر، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2009، ص 14.
32. La Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport, 2004,2008.
33. سحنون سمير، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 426.
34. أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 159.
35. جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 5.
36. فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص7.
37. أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة بالملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 337.
38. كريستين لاغارد، لقاء مفتوح لتحقيق تطلعات الجزائريين، صندوق النقد الدولي، 14 مارس 2013، ص 5.
39. World bank, doing business 2011, op.cit, p 2.
40. World bank, doing business 2014, op.cit, p 3.
41. بقة الشريف وآخرون، تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر- حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، سطيف، 2003.
42. تصريح رئيس كنفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.
43. بقة الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره.
44. تصريح مسؤول بنادي مقاولي وصناعيي المتيجة، جريدة الخبر بتاريخ 7 أوت 2005.

45. بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة بالملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 324.
46. قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص2.
47. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص183.
48. - Mahmoudou Bocar Sall (2002), La source de financement des investissements de la PME : Une étude empirique sur données sénégalaises, In Revue Afrique et développement, Vol. XXVII, Nos, 1&2, PP84-115.
49. كل عملية إيجار لمدة طويلة تنتهي بحق الاختيار بالشراء من عدمه مع مراعاة الأقساط المدفوعة.
50. زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، 2005، ص 178.
51. Rapport la Banque d'Algérie 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie, Algérie, Juillet 2013, p 80.
52. Rapport la Banque d'Algérie 2013, La stabilité du système bancaire Algérien 2009-2011, op.cit, p 25.
53. بريبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص13.